ولكن لم يمر وقت طويل حتى اتضح لارلوزوروف ان مشاريعه غير قابلة للتنفيذ، فراح يغيّر مواقفه تدريجياً، بعد ان «يئس»، كما حدث لزعماء صهيونيين آخرين قبله[٢٨]، من امكانية الوصول الى اتفاق مع العرب او البريطانيين، يمكن ان يمهّد الطريق امام الصهيونية لتحقيق اهدافها. ولم تمر الا نحو سنة على التجربة التي مرّ بها، حتى راح يدعو، في احدى رسائله الى وايزمان، الى اتخاذ مواقف جديدة بأن تطرح من قبل التصحيحيين، معلناً انه «في الظروف الحالية، لا يمكن تحقيق الصهيونية دون فترة انتقالية تحكم خلالها الاقلية اليهودية [فلسطين] حكماً ثورياً منظماً»[٢٩]، «اذ لا امكانية للوصول الى اكثرية يهودية [في فلسطين] او حتى التوازن بين الامتين (او الى اية تسوية اخرى يمكن ان تؤدي الى ارساء اساس لمركز ثقافي) بواسطة هجرة واستيطان منهجي، دون فترة انتقالية لحكومة اقلية قومية [يهودية]، تسيطر على جهاز الدولة والادارة والقوة العسكرية، لمنع خطر السيطرة من قبل الاكثرية غير اليهودية او التمرد ضدنا»[٣٠].

ولم يبذل ارلوزوروف، على كل حال، اية محاولة لتنفيذ برامجه «الثورية»، بل استمر في متابعة عمله كالمعتاد، حتى اغتياله. ولكن مع ذلك، وعلى رغم «يأسه» من امكانية الوصول الى اتفاق مع العرب، ارسى الصهيونيون، خلال ولايته، وبمعرفته وتشجيعه، أسس علاقات مع الامير عبد الله في شرق الاردن، اتضح، فيما بعد، انها كانت مصيرية بالنسبة للقضية الفلسطينية. وقد نشأت هذه العلاقات على ارضية من تقاطع الطموحات لدى الفريقين: سعي الصهيونيين لمد نفوذهم الى شرق الاردن، وهي «ارض ـ اسرائيل الشرقية»، من جهة، وحلم عبد الله بتاج فلسطين، من جهة ثانية. وكان كل من الطرفين قد حاول تلمس طريقه لتحقيق طموحاته تلك، مع مطلع العشرينات، ولكن دون جدوى.

ومع مطلع الثلاثينات، راح الصهيونيون يتجهون بانظارهم ثانية نحو شرق الاردن، لاستطلاع امكانات توسعهم هناك، في محاولة للالتفاف حول القيود التي بدا كأنها ستفرض على نشاطهم في فلسطين، اثر انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، وما تبعها من لجان تحقيق وكتب بيضاء. وتم ذلك على الرغم من تبلور تيار بينهم عارض الاتجاه نحو التوسع في شرق الاردن، مطالباً، بدلاً من ذلك، بالتركيز على تقوية الاستيطان اليهودي وتوسيع رقعته في فلسطين اولاً[٣١]. وفي اواخر سنة ١٩٣٠، افتتحوا في عمان مكتباً تقنياً للاتصالات[٣٢]. وتزامن هذا الاتجاه الجديد مع نشوء اوضاع اقتصادية صعبة سادت شرق الاردن في مطلع الثلاثينات، واصبحت معها الارض السلعة الوحيدة المعروضة للبيع. ونتيجة لذلك، راح بعض شيوخ القبائل وكبار الملاكين يتقدمون بعروض لبيع الاراضي لليهود، الذين لم يكن بامكانهم الاستجابة لها، لعدم توفر المال لديهم ايضاً[٣٣]. ولكن هذا الموقف تغيّر عندما علم اولئك ان الامير عبد الله راح، كذلك، يجري اتصالات مع ممولين يهود، عارضاً تأجيرهم نحو ٧٠ الف دونم من اراضي الجفتلك التابعة له، في منطقة تعرف باسم غور الكبد وتقع على بعد نحو ٥٠ كيلومتراً الى الشمال من البحر الميت، بالقرب من جسر داميه[٣٤]. وما ان سمع بعض المسؤولين في الوكالة اليهودية بهذا العرض من قبل الامير حتى سارع الى الاتصال به. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، بدات مفاوضات في هذا الصدد بين الامير، بواسطة وكيله محمد الانسي، وهيشل فبرشتاين وعمانوئيل نيومان، عضوي ادارة الوكالة اليهودية[٣٥]. وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق بين الطرفين، في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، نص على الاحتفاظ للوكالة اليهودية، لمدة ٦ شهور من تاريخ توقيعه ولقاء مبلغ ٥٠٠ ليرة فلسطينية، بحق الاولوية لاستئجار اراضي غور الكبد لمدة ٣٣ سنة قابلة للتجديد في نهايتها لفترتين اخريين، كل منها لمدة ٣٣ سنة ايضاً، لقاء مبلغ ٢٠٠٠ ليرة فلسطينية في السنة[٣٦]. وفي حال استئجار تلك الاراضي، يحق للمستأجرين اقامة شركة، تسجل في شرق الاردن، وكذلك احضار اي اشخاص يرغبون باحضارهم، لكي يستوطنوا في تلك الاراضي او يقوموا بتطويرها واستغلالها[٣٧].